

البحرين

رفع الطوارئ في أول حزيران

أعلن الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة رفع حالة السلامة الوطنية (الطوارئ) ابتداءً من الأول من حزيران المقبل، فيما بدأت أمس إجراءات محاكمة ما سُمّي الخلية الإرهابية التي تتضمن قيادات المعارضة المعتقلين على خلفية انتفاضة 14 شباط. وتشمل الاتهامات التآمر من أجل قلب النظام والتخابر مع جهات أجنبية. وأُجّلت جلسات المحاكمة إلى يوم الخميس المقبل «لتمكين هيئة الدفاع» من تسلّم أوراق القضية.

وقالت وكالة أنباء البحرين «بنا» إن الملك أصدر «المرسوم الملكي الرقم 39 لعام 2011 برفع حالة السلامة الوطنية». وجاء في المادة 1 من القرار أنه «ترفع حالة السلامة الوطنية في جميع أنحاء مملكة البحرين اعتباراً من أول حزيران 2011»، فيما جاء في المادة 2 أنه «على رئيس مجلس الوزراء (الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة) والقائد العام لقوة دفاع البحرين (المشير الركن خليفة بن أحمد آل خليفة) ورئيس الحرس الوطني والوزراء، كل في ما يخصه، تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية»، بحسب ما نقلت «بنا».

في هذه الأثناء، بدأت محكمة السلامة الوطنية الابتدائية «النظر في قضية التنظيم الإرهابي، المتعلقة بمؤامرة قلب نظام الحكم بالقوة والتخابر مع منظمة إرهابية تعمل لمصلحة دولة أجنبية، والمتهم فيها 21 شخصاً». والمتهمون هم «عبد الوهاب حسين علي أحمد (الأمين العام لحركة «أمل»، إبراهيم شريف عبد الرحيم موسى (الأمين العام لحركة «وعد» اليسارية)، وحسن علي حسن محمد مشيمع (الأمين العام لحركة «حق»)، وعبد الهادي عبد الله حبيب الخواجة، عبد الجليل عبد الله السنكيس، محمد حبيب الصفاف (المقداد)، سعيد ميرزا أحمد (سعيد النوري)، عبد الجليل رضي منصور مكي (عبد الجليل المقداد)، عبد الهادي عبد الله مهدي حسن (المخوضر)، الحر يوسف محمد الصميخ، عبد الله عيسى المحروس

(ميرزا المحروس)، صلاح عبد الله حبيب الخواجة، محمد حسن محمد جواد، ومحمد علي رضي إسماعيل»، إضافة إلى محاكمة 7 معارضين غيابياً وهم «السيد عقيل أحمد علي المحفوظ، علي حسن عبد الله عبد الإمام، عبد الغني عيسى علي خنجر، سعيد عبد النبي محمد شهاب (وهو سعيد الشهابي الأمين العام لحركة أحرار البحرين المقيم في لندن)، عبد الرؤوف عبد الله أحمد الشايب، عباس عبد العزيز ناصر العمران، وعلي حسن علي مشيمع».

شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي تتهم السلطات البحرينية و«درع الجزيرة» بارتكاب جرائم ضد الإنسانية

وقرّرت المحكمة تاجيل القضية إلى 12 أيار الذي يصادف يوم الخميس «لتمكين هيئة الدفاع من تسلّم قرار الإحالة والإطلاع على أوراق الدعوى، والسماح لهم بقاء موكليهم، وتمكين باقي المتهمين من تعيين محامين لهم، إضافة إلى السماح لذوي المتهمين بلقائهم»، بحسب «بنا».

وكان الملك قد أصدر عفواً عاماً عن المعتقلين السياسيين بعد اندلاع انتفاضة 14 شباط، وقبل دخول قوات «درع الجزيرة»، كبادرة حسن نية من أجل إطلاق عملية الحوار الوطني، ومن ضمنهم المتهمون بما سُمّي التنظيم الإرهابي الذي يشمل تقريباً المتهمين

أعلاه أنفسهم. من جهة ثانية، واصلت المحكمة الابتدائية النظر في قضية ثانية على خلفية الانتفاضة، تتضمن نهماً تتعلق بـ«الشروع في قتل عدد من رجال الأمن العام وإتلاف أموال عامة»، المتهم فيها حمد يوسف كاظم. ولم تصدر المحكمة أي حكم، وقررت تأجيل الجلسة إلى الخميس «للمداولة وإصدار الحكم».

وفي السياق، قال وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف خالد بن علي آل خليفة، إن المحاكمات الجارية «تجري في محاكم خاصة وليست محاكم عسكرية على الإطلاق»، رغم أحكام السلامة الوطنية التي تتضمن أحكاماً عرفية، وأوضح أن «مرسوم إعلان حالة السلامة الوطنية حدّد طبيعة هذه المحاكم التي تختلف تماماً عن المحاكم العسكرية». وأضاف أن المحاكم الخاصة هذه «تتكون من قاضيين مدنيين وقاض عسكري واحد، يصدر بتعيينهم قرار من السلطة المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية»، وهو في هذه الحالة قوة دفاع البحرين بحسب المرسوم الملكي الرقم 18 لعام 2011. وقال إن «حضور المحاكمات متاح لكافة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية وممثلي وسائل الإعلام»، مضيفاً «ليس لدينا ما نخفيه أو نبعده عن عيون المراقبين أو الرأي العام أو مؤسسات المجتمع المدني. هناك حالات استوجبت مثول المتهمين فيها أمام المحكمة».

وفي تطور لافت، تقدّمت منظمة التحالف الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب بشكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، تتهم فيها السلطات البحرينية و«درع الجزيرة» بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال قمع التظاهرات. وتقع الشكوى التي سُلمت قبل 10 أيام ضمن وثائق من 500 صفحة. وعرض عدد من المحامين الأوروبيين والبحرينيين والعرب، في مؤتمر صحافي في لاهاي يوم الخميس الماضي، جرائم الحكومة البحرينية التي رفعوها إلى المحكمة (الأخبار)

عربيات دوليات

داغان: مهاجمة إيران فكرة غبية

قال رئيس «الموساد» السابق مائير داغان إن فكرة مهاجمة سلاح الجو الإسرائيلي منشآت نووية في إيران أغبي فكرة، مشيراً إلى أن مصلحة إسرائيل تقضي بسقوط النظام السوري لإضعاف حزب الله. وقال في محاضرة أمام جمعية كبار الموظفين الحكوميين في الجامعة العبرية في القدس المحتلة يوم الجمعة الماضية، إن الحديث عن مهاجمة منشآت نووية في إيران هو «الأمر الأكثر غباءً الذي سمعته».

وفيما أكد أن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية «هي عملية عسكرية غير قانونية»، أشار داغان إلى أنه «خلافًا للوضع عندما دُمّر المفاعل النووي العراقي في عام 1981، نشرت إيران منشآتها النووية في أنحاء الدولة، وهذا الأمر يصعب إمكان إخراج هجوم ناجح إلى حيز التنفيذ». وحول ما بعد الهجوم الإسرائيلي على إيران، قال داغان إنه «بعد ذلك سنتشب حرب مع إيران، وهذا من نوع الأمور التي نعرف كيف تبدأ لكننا لا نعرف كيف سنتنتهي». وعن سوريا، قال «إن مصلحة إسرائيل هي عزل الرئيس السوري بشار الأسد، لأنه بذلك سيمنع وصول المساعدات إلى حزب الله، وسيؤدي إلى إضعاف التأثير الإيراني وتعزيز قوة المعسكر السني المعتدل». وأضاف: «الأسد سيحارب حتى النهاية». من جهة ثانية، تشكك وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بتصريحات داغان عن مهاجمة إيران، وقال: «القرارات المصرية تتخذها الحكومة وحدها فقط، لا أي مسؤول آخر».

(يو بي أي)

صالح في زيارة مفاجئة للإمارات



أجرى وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالح (الصورة)، أمس، محادثات مع المسؤولين الإماراتيين خلال زيارة غير معلنة مسبقاً. وقالت وكالة أنباء الإمارات إن نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء، حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد بحث مع صالح «أهمية ترسيخ الاستقرار في المنطقة، وضرورة التواصل بين المسؤولين». وتطرق اللقاء إلى الأوضاع في البحرين، فنوه الشيخ محمد بحكمة القيادة البحرينية. لكن وسائل الإعلام الإيرانية ذكرت أن صالح بحث «دخول قوات أجنبية البحرين والتدخل في شؤونها الداخلية».

(أ ف ب)

العراق

إحباط محاولة فرار مدبر تفجير الكنيسة في بغداد

شهد العراق، أمس، محاولة نوعية كادت تنتهي بفرار أحد زعماء تنظيم «القاعدة» في العراق من سجنه، حذيفة البطاوي، مدبر تفجير كنيسة سيدة النجاة. أما نوري المالكي، فجدول أعماله محجوز لاحتمال تمديد بقاء القوات المحتلة

يكي ابنه الذي قتل في محاولة الفرار من سجن الكرادة أمس (رويترز)



وجودها في العراق إلى ما بعد نهاية العام الجاري سيد الموقف. وأكد المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم الموسوي أن 18 شخصاً على الأقل قتلوا، فجر أمس، في اشتباك بين ضباط وسجناء في سجن تابع لوزارة الداخلية في بغداد. وقال الموسوي إن من بين القتلى أحد زعماء «القاعدة»، أي حذيفة البطاوي. وأوضح أن الاشتباك بدأ في وحدة لمكافحة الإرهاب في حي الكرادة، وسط العاصمة، عندما استولى سجين على سلاح أحد الحراس وقتل 7 جنود وضباط، بعدها أعطى سلاحاً لسجناء آخرين. وأشار المسؤول العراقي إلى أن القوات الأمنية والحراس «ردوا على إطلاق النار داخل سجن مديرية مكافحة الإرهاب، وقتلوا 11 من السجناء الإرهابيين، من ضمنهم البطاوي». وطمان الموسوي إلى أن الوضع في السجن «تحت السيطرة»، بما أنه «لم تحدث أي حالات فرار للسجناء». وتجدر الإشارة إلى أن قوات الأمن العراقية رفعت حالة التأهب تحسباً لهجمات من «القاعدة» انتقاماً لاغتيال زعيمها أسامة بن لادن. وانعكس هذا الخوف في تصريحات وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في تونس التي يزورها، حيث رجح أن يقوم «القاعدة بالانتقام في

العراق لبن لادن». أما سياسياً، فقد دعا رئيس الحكومة نوري المالكي، خلال استقباله وقداً من الكونغرس الأميركي برئاسة زعيمة الأقلية البرلمانية نانسي بيلوسي، إلى تفعيل مسارات التعاون «بين واشنطن وبغداد «بعد الانسحاب» الأميركي المقرر نهاية العام الجاري. هو انسحاب غير مؤكد على حد ما نقله وزير الدولة لشؤون البرلمان، صفاء الدين الصافي، عن المالكي. وأوضح رئيس الوزراء لضيوفه أن مسألة بقاء جزء من القوات الأميركية في العراق بعد عام 2011 «مرهونة بموافقة الكتل السياسية». وكشف الصافي أن «البحث تناول مدى جهوزية القوات وقواته الأمنية بعد انسحاب القوات الأميركية، وما إذا كانت هناك رغبة مشتركة بين بغداد وواشنطن لإبقاء قوات أميركية في العراق بعد نهاية العام الجاري». وأضاف الصافي أن المالكي «أكد أن مسألة إبقاء قوات أميركية في البلاد يُنظر فيها بالتشاور مع الكتل السياسية في الحكومة»، علماً بأنه سبق للمالكي أن أعلن، في الخامس من الشهر الجاري، أن تمديد وجود القوات الأميركية «يتطلب موافقة البرلمان العراقي».

(أ ف ب، يو بي أي، رويترز)